

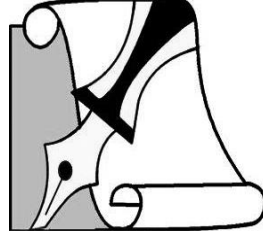


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حرب لبنان الثالثة: نظرة في حيثياتها واحتمالاتها

١ - مدخل

لا يمكن الحديث عن حرب لبنان الثالثة من دون مراجعة حيثيات وملابسات الحرب الثانية عام ٢٠٠٦ والاستفادة من عبرها ونتائجها، وذلك لأنه لا يمكن لإسرائيل أن تخوض أي حرب في المنطقة من دون الأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة ورأي الإدارة الأميركية وإرادتها، وهذا ما حصل في الماضي وهذا ما سيحصل في المستقبل. والنقطة الأهم في هذه المراجعة بدأت مع وصول اليمين الأميركي المتطرف بقيادة الرئيس بوش الابن إلى السلطة في نهاية العام ٢٠٠٠ وتسلم أرييل شارون السلطة في إسرائيل مطلع العام ٢٠٠١، فدخلت عملية التسوية السياسية برمتها في حالة موت سريري، بدأت بمحاولة عزل عرفات وتحجيمه سياسياً، ومن ثم تصفيته ربما لرفضه الدخول في حرب أهلية قاتلة مع حماس والجهاد الإسلامي. وفي هذا السياق وقعت أحداث ١١ أيلول التي هزت الولايات المتحدة الأميركية وغيّرت مسار النظام العالمي، ومنحت المحافظين الجدد فرصة ذهبية لوضع مشروعهم عن "القرن الأميركي الجديد" موضع التنفيذ، وتمكين الهيمنة الأميركية المنفردة على العالم (نهاية التاريخ)، في وقتٍ منحت أرييل شارون الفرصة التي طالما انتظرها للحصول على ضوء أميركي أخضر للإنقراض أولاً على حماس والجهاد وتصفيتهما، وإيجاد ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام، تمهيداً لتصفية عرفات نفسه، ومن ثم الالتفاف على المقاومة الإسلامية اللبنانية لتصفيتها وخنقها، من أجل وضع إسرائيل في محيط إستراتيجي جديد ومريح من شأنه أن يمكنها من التحرك المستقبلي نحو آفاق إستراتيجية أوسع وأبعد عبر التصدي لكل من سوريا وإيران و"الدول المارقة" المنخرطة في "محور الشر" بحسب التصنيف الأميركي، وذلك ضمن سياق ما سُمّي "الحرب الكونية على الإرهاب".

هكذا جرى تصنيف كل منظمة تحمل السلاح بوجه إسرائيل في فلسطين أو لبنان أو أي مكان آخر في المنطقة، على أنها مجردّ تنظيمات إرهابية لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن. وفي هذا السياق قام شارون بتدمير السلطة الفلسطينية وبنائها التحتية التي كان الأوروبيون قد ساعدوا على بنائها وتمويلها، وقامت أميركا باحتلال كل من أفغانستان والعراق في مسعى كبير لتحقيق عدة أهداف أساسية أبرزها:

١- الحضور المباشر والمكثف في المنطقة من أجل السيطرة على منابع النفط باعتبارها إحدى أهم وسائل التحكم وأدواته في موازين القوة في النظام العالمي.

٢- التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية عظمى باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.

٣- إزاحة أو ضعفة النظم المعادية للسياسة الأميركية في المنطقة كلما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية تستهدف استئصال ثقافة المقاومة - "الإرهاب" حتى لو تطلب الأمر إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية والمجتمعية في المنطقة.

وفي هذا السياق بات واضحاً أنّ النظامين الإيراني والسوري قد وُضعا تحت مرمى النيران الأميركية. فالجمهورية الإسلامية في إيران في الإدراك الأميركي هي قبلة التيارات الإسلامية "الأصولية المعادية" للمصالح الأميركية، فضلاً عن أنّ برنامجها النووي يمكن أن يشكل على المدى البعيد ولو في الحدود النظرية تهديداً لإسرائيل حليفها الأولى. أمّا سوريا التي كان الغزو العراقي للكويت العام ١٩٩٠ قد فتحت أمامها نافذة لتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فلم تعد لها الأهمية الإستراتيجية نفسها، في المنظور الأميركي، في أعقاب سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق، فضلاً عن تشدد موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي وارتباطها بعلاقات استراتيجية مع إيران وحزب الله وبعض حركات المقاومة الفلسطينية.

من هنا يمكن القول أن منطق الأمور كان يدفع بالإدارة الأميركية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أو سوريا أو كليهما معاً، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أنّ تعثر مشروعها هناك أجبرها على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في معالجة الملفين الإيراني والسوري، بحيث تمّ استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وأصبح الملف النووي بمثابة المدخل الملائم للضغط على إيران، وصار الملف اللبناني، بما فيه المقاومة، بمثابة المدخل الملائم للضغط على سوريا. ولأنه كان من الصعب على واشنطن أن تلج إلى أيّ من الملفين منفردة، فإنّها بدت في حاجة ماسة إلى تصحيح علاقاتها مع الدول المتمردة في أوروبا، وخصوصاً فرنسا، من خلال طيّ صفحة الخلافات التي أثارها حرب العراق، والانفتاح على مشاريع سايكس-بيكو جديدة في المنطقة يكون لفرنسا فيها حصّة محترمة من خلال استعادة نفوذها ومواقع القوة التاريخية الخاصة بها، ولا سيّما على الساحة اللبنانية، فكانت زيارة موريس غوردو مونتاني مبعوث الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى الرئيس السوري بشار الأسد في تشرين الثاني

٢٠٠٣ والتي طالبه فيها بالقيام بمبادرة "حسن نية"، بعد تغيير المعطيات الإقليمية والدولية، مثل القيام بزيارة إلى القدس مع ما تعنيه من اعتراف مجاني بالاحتلال الصهيوني للمقدسات والحقوق العربية والإسلامية.

وجاء القرار الفرنسي الأميركي المشترك الرقم ١٥٥٩ ضمن إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم جاءت جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري بأسلوب إستخباري مدبّر ومشبوه لتطلق سلسلة من التفاعلات التي أدت أول ما أدت إلى انسحاب سوريا من لبنان عسكرياً بصورة مهينة، وكان يُفترض بها ألا تتوقّف قبل أن تنتهي بنزع سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها. غير أن التحرك السياسي السريع والمحكّ لقيادة حزب الله بالتنسيق مع قوى لبنانية أخرى مُعادية للنفوذ الغربي ساعد على إيجاد وضع سياسي داخلي استحاله معه تنفيذ القرار المذكور آنفاً إلا في إطار تفاهم وطني لبناني داخلي، الأمر الذي كبح جماح المشروع الأميركي - الفرنسي في لبنان، وأكّد استحالة نزع سلاح المقاومة التي أصبحت مُمثّلة في الحكومة التي تشكّلت على أثر الانسحاب السوري.

وهنا جرى البحث عن طرق أخرى لتنفيذ القرار الدولي ١٥٥٩ بالقوة. وعلى هذا الأساس بدأت المشاورات الأميركية - الإسرائيلية السريّة للتخطيط لعمل عسكري ضدّ المقاومة الإسلامية في لبنان، من قبل أن يقوم حزب الله بعملياته (الوعد الصادق) التي أسفرت في ساعاتها الأولى عن مصرع ٨ جنود إسرائيليين وأسر اثنين وجرح ثمانية آخرين. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل لم تكن مضطّرة إلى القيام بحربٍ شاملةٍ في أعقاب ذلك، إلا أنّها ولأسبابٍ كثيرة فضّلت توظيف الأزمّة لتنفيذ خطط مرسومة سابقاً مع الولايات المتحدة وبعض الجهات العربية لتغيير قواعد اللعبة في المنطقة برمتها، وهذا ما كشف عنه في حينه تقرير "سايمور هيرش" المنشور في صحيفة "نيويورك" وتقرير "واين ماديسون" الذي نُشر في الصحيفة نفسها (وترجمت صحيفة "السفير" اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥ مقتطفات مطوّلة منه). وقد ورد في هذا التقرير، بعض التفاصيل عن اللقاء الذي جمع كلاً من نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق إيهود أولمرت، إضافةً إلى ثلاثة وزراء إسرائيليين سابقين هم نتنياهو وباراك وبيريس، وبحضور النائب ناتان شيرانسكي، تمّ فيه وضع اللمسات الأخيرة لعدوان تموز الذي كان يرمي إلى سحق حزب الله عسكرياً بصورة نهائية. وهذا ما تجلّى أيضاً في تصريح وزيرة الخارجية الأميركية، رايس، حول "شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمّة اللبنانية"، وهو شرق

أوسط خالٍ من أي مقاومة وبحيث تكون فيه سوريا ضعيفة إلى درجة تضطر معها إلى التخلي عن تحالفها مع إيران وربما مع المقاومة الفلسطينية أيضاً والقبول بشروط إسرائيل للتسوية في الجولان ولبنان.

هذا هو باختصار السياق السياسي-الاستراتيجي لاندلاع حرب تموز ٢٠٠٦ الذي لايزال ساري المفعول بتداعياته وعبره ونتائجه حتى الآن عندما نريد التفكير في احتمالات نشوب حرب جديدة ثالثة يجري الحديث عنها بكثرة في هذه الأيام. وذلك بعد الإستفادة من حيثيات الحرب السابقة في مفاهيمها المغلوطة لاستخدام القوة العسكرية، وما يرتبط بها من سقوط مفهوم الردع الإسرائيلي، وانكشاف الجبهة الداخلية وتراجع الجاهزية القتالية، بالإضافة إلى المتغيرات التنظيمية والهيكلية التي طرأت على الجيش الإسرائيلي من جراء فشل الغزو في تدمير المقاومة.

ففي بحث أجراه بعنوان "تغيير الإستراتيجية من أجل محاربة الإرهاب"، يتحدث الباحث الإسرائيلي رون بن يشاي عن الحرب بين قوات نظامية وقوات حرب عصابات، ويسمّيها "الحرب غير المتناظرة"، ويقول إنّ في الأمر مفارقة تكمن في أنّ الوسائل والأساليب العسكرية المتخذة لتقويض المقاومة والمتابعة لفتراتٍ طويلةٍ وبجراحاتٍ كبيرة، تعطي عادةً عكس النتائج المرجوة. ذلك أنّ النشاط العسكري، على اختلافه، مع ما يسببه من معاناة ومأس، يمكن أن يدفع سكاناً غير مقاتلين إلى المشاركة في "الإرهاب" أو التطوُّع لتنفيذ هجمات. وليست إسرائيل وحدها التي تجد نفسها عاجزة أمام هذه المفارقة، فكذا هي حال الأميركيين في العراق والروس في الشيشان والإسبانيين في إقليم الباسك... ولاحظ بن يشاي أن تأييد مقاومة الإحتلال يتصاعد وينمو بالتناسب مع تصاعد عمليات القمع والإكراه التي تقوم بها القوات المحتلة، وهذا ما هو حاصل في كل من لبنان وفلسطين. كما أنّ تأييد العمليات العسكرية من قبل المواطنين المدنيين يتزايد مع تزايد عمليات العدوان وتشديد القيود المفروضة على حركة السكان ومصالحهم. ولذلك تتبع مفارقة الحرب غير المتناظرة أيضاً من حقيقة أنّ المقاومة ليست ظاهرة عسكرية نظامية صرفة، بل هي حركة مدنيّة بامتياز.

٢- الواقع السياسي الاستراتيجي الراهن

تترنح القيادتان السياسية والعسكرية في كيان العدو منذ العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم في ظلّ كوابيس تقريرين فاضحين يكشفان مدى هشاشة هذا الكيان والربابنة الفاشلين الذين يقودونه، إلى أيّ حزبٍ انتموا وإلى أيّ معسكر، حتى لو كانوا من أشدّ المتطرفين وأكثر العنصريين لؤماً وإجراماً بحق معسكر المقاومة

الممتد من طهران مروراً بدمشق وبيروت وصولاً إلى غزة والضفة الغربية في فلسطين. وهذان التقريران هما تقرير فينوغراد بشأن فشل حرب تموز ٢٠٠٦، وتقرير القاضي المتقاعد الياهو شابييرا بشأن فشل الحرب على غزة عام ٢٠١٤. والنظر في فحوى ومضمون واستنتاجات هذين التقريرين من شأنه أن يُضيء أماننا السُّبل لاستطلاع إحتِمالات اتّخاذ قرار الحرب أو عدم الحرب ضمن ما يسمّى حرب لبنان الثالثة التي يُحكى ويُكتب عنها الكثير في هذه الأيام لكنّها تبقى معلّقة على قرار الطغمة الحاكمة في الكيان التي ذاقت سلبيات الحرب وويلاتها والتي تدرك تماماً أن الآتي أعظم.

١- تقرير فينوغراد والاستنتاجات المترتبة عليه:

أ- لقد أكّد التقرير، بعكس ما ذهب إليه الكثيرون في لبنان وبعض الدول العربية من توجيه اتهامات للمقاومة بالمغامرة وبالاستئثار بفرض الحرب والسلم بعيداً عن الإجماع المحلي والعربي، أنّ الحرب كان قد أُعدّها واتّخذ القرار بشأنها منذ زمنٍ طويل، من قِبَل إسرائيل وأمريكا وحلفهما العالمي - العربي، وبالتالي فإنّ ما قامت به المقاومة لم يكن سوى مجرد امتلاك قرار الرد، والردع والدفاع عن النفس وإلحاق الهزيمة بأعدائها وليس التفريط بالإستقلال والسيادة.

ب- أكّد التقرير في خلاصاته، حقيقة أنّ الكيان الصهيوني بات بلا قيادة تاريخيّة وازنة، وبلا قوى اجتماعيّة سياسيّة صاعدة قادرة على حمل مشروعه التوسّعي، وقد جاء في خلاصته: "إنّ قادة إسرائيل هم مجموعة من الهواة لا أكثر"، مصدّقاً لما كان قد قاله سماحة السيد حسن نصرالله يوم أسر الجنديين متوجّهاً للإسرائيليين واصفاً قيادتهم بالحمقى والسذج.

ج- أصاب التقرير الجيش، وقيادته، ووحداته بمقتل، وعمق الشكّ بقدراته، والشكّ بنفسه، وعزّز انهيار معنويّاته، وانهيار ثقة المجتمع الصهيوني به، عندما برّئ بكلمات معسولة، خجولة المستوى السياسي والمسؤول الأوّل عن الحرب وعن الإخفاق، أولمرت. والتبرئة التي فاجأت الرأي العام الصهيوني جاءت بسبب الضغوط التي مارسها الرئيس الاميركي بوش شخصياً على المجتمع الصهيوني ونخبه، وعلى اللجنة، وبذلك قرّر التقرير حقيقة أنّ إسرائيل دولة مهزومة، تتصرّف ككلّ مهزوم، فتحمي قيادات سياسيّة عاجزة وقاصرة، لأسبابٍ خارجيّة، وتطعن بالجيش الإسرائيلي، والأهم في الأمر أنّ الطعن بالجيش من قبل اللجنة يضيف عناصر جديدة ليست في صالح إسرائيل، فسقوط الجيش تحت ضربات هزائمه في لبنان وفلسطين، ثم تحت ضربات الصراعات السياسيّة الإسرائيليّة الداخليّة، ينهكه ويضعفه، ويدفع بنخبه

العسكرية للتحتي والهروب إلى السياسة، أو إلى عالم الأعمال، ما يؤكد افتقاد إسرائيل لأحد أهم أعمدها وعناصر قوتها الذي كان يمثل جيشها، فالكيان الصهيوني هو بالأصل جيش بُنيت له دولة.

د- خسرت إسرائيل بحسب التقرير بعض بقايا عناصر قوتها التي كانت لها، مثل المصادقية، والجرأة، والمحاسبة، ووضع اليد على الجرح مباشرة، وإقصاء المخطنين، والمهزومين، التي كانت بين عناصر قوة الكيان، وعقله المنهجي والعلمي. وعندما تتحول الأمور وتصبح اللجان القضائية ذات وظيفة تضليلية هدفها إخفاء الحقائق، وتبرئة المسؤولين وحمايتهم، يعني أن إسرائيل فقدت الكثير من عناصر قوتها، وقيمها، وتغيرت معطياتها الداخلية وهذا عنصر أخلاقي ومعنوي حاسم، وهام جداً ينقرّر في ضوءه حقيقة عجز الكيان بعد الآن عن توليد نخب سياسية جريئة وعلى قدر رفيع من تحمل المسؤولية.

هـ- في أثناء الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ خرجت صحيفة يديعوت احرونوت لتقول إن إسرائيل كلب صيد أمريكي فقد قدراته، وقد نشرت عشرات الدراسات، والمقالات التي وصفت إسرائيل بأنها أصبحت في أزمة وجودية.

و- نصح تقرير فينو غراد القيادة السياسية وقيادة الجيش والمجتمع في كيان العدو بضرورة الإعداد لحرب جديدة تسمح عار حرب لبنان الثانية، وألح عليهم لاستعادة قوة الردع لأنه من دون قوة ردع واضحة لن يكون للكيان الصهيوني وجود أو دور مستقبلي، وقد تمّ تنفيذ النصيحة فعلاً في غزة عام ٢٠١٤ لكن حصل الإخفاق من جديد وجاءت نتائج حروب غزة كنتائج حرب تموز ذات أثر سلبي بالغ الأهمية والنوعية على القيادتين المذكورتين.

ز- تجاهل التقرير عن عمد الأسباب الأمريكية للحرب، والضغط التي مارستها إدارة بوش لإطالة أمدها، وفصولها، في محاولة لإخفاء حقيقة أن إسرائيل ليست سوى مستعمرة أمريكية، تنفذ أوامر الإدارة الأمريكية غصباً.

ح- تجاهل التقرير حقيقة الأسباب العملية التي أدت إلى هزيمة الجيش الصهيوني في الحرب وهو أقوى جيش في الشرق الأوسط ورابع جيش عالمي، عندما لم يقرّ للمقاومة بقدراتها، وخاصياتها، وطبيعتها المادية والمعنوية المختلفة، ومستوى تقانتها في إدارة الحرب وبتنظيمها والسيطرة على مجرياتها، وامتلاك عناصر القوة والمباغنة الإستراتيجية والتكتيكية. وجاء نصّ التقرير يقرّ بالهزيمة من دون أن يعترف أو

يعلن الأسباب العمليّة المباشرة لوقوعها خوفاً من نتائج الإقرار وانعكاس الحقائق معنوياً على المجتمع والجيش، وكى لا يخلص إلى القول بعدم وجود أي أفق أو إمكانيّة لدى إسرائيل بالانتصار في حروب جديدة مع أنماط من المقاومة ذات أنساق استثنائية في بنيتها وقيادتها وتنظيمها وسلاحها ومقاتليها، وفي إتقان إدارة الحرب المزدوجة: حرب نظاميّة، وحرب عصابات غير متوازية.

ومن هنا شكّل تقرير فينو غراد شهادة قويّة ومن أعلى المراجع الصهيونيّة، تؤكّد حقيقة أنّ إسرائيل قد دخلت طور الضمور، والذبول والتراجع، بعد أن فقدت صدقيّتها على شتى المستويات القياديّة.

٢- تقرير شابيرا واستنتاجاته:

بالنسبة للعدوان الفاشل على غزة، نشرت الصحف والمواقع الإسرائيليّة العديد من المقالات التحليليّة والتعليقات السياسيّة التي تناولت تقرير مراقب الدولة، القاضي المتقاعد يوسف شابيرا، الذي عدّد فيه إخفاقات عدوان "الجرف الصامد" عام ٢٠١٤ والأوجه السليبيّة لمسار اتّخاذ القرارات إبان الحرب تماماً كما حصل في لبنان بما يعني عدم استفادة القيادات الإسرائيليّة أي شيء من تجربة حرب لبنان الثانية وبنود ومحتويات تقرير فينو غراد بشأنها، وكذلك الحال بالنسبة إلى ردود فعل المسؤولين الإسرائيليّين عليها.

ففي صحيفة "معاريف"، كتب المحلّل السياسي بن كسبيت أنّ ثلاثة فقط "نجوا" من "ضربة" شابيرا هم وزير التربية والتعليم نفتالي بينت، والنائبة عن "المعسكر الصهيوني" ووزيرة القضاء آنذاك تسيبي ليفني، وقائد لواء الجنوب الجنرال سامي ترجمان. أمّا البقية، فقد طاول أداءهم نقد لاذع. ودخل الكاتب من ثم في عرض ردّات فعل المسؤولين على التقرير فقال أنّ رئيس الأركان السابق، بيني غانتس، رفض نتائج التقرير، فيما علّق خلفه غادي آيزنكوت بالقول إن "الجيش ليس محصّناً ضد النقد، بل على العكس، يجب أن نتعلّم من العبر والإخفاقات التي تناولها التقرير". أمّا وزير الأمن السابق موشيه يعالون، فإنّه، برغم تقديره لشابيرا، وجّه انتقاداً عاصفاً إلى "الكابينيت" المجلس الوزاري المصغر، واصفاً إيّاه بـ"الصبياني" والـ"محدود الأفق".

أمّا رئيس شعبة الإستخبارات العسكريّة السابق، أفيف كوخافي، فقد تقبّل ملاحظات القاضي شابيرا، لكن "ليس من المؤكّد أنّه وافق عليها أو لا"، وهو مع ذلك "تفهم وأشاد" بالتقرير. أمّا رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فقد رفض تقرير المراقب بشكلٍ هستيري، وشبّه بن كسبيت ردّ فعله على التقرير بأنه قام "ببعثرة

الأوراق في الهواء". فهو إضافة إلى رفضه، حرّض أيضاً ضد شابيرا، قائلاً "إنني بخلاف المراقب، أقدر أداء قيادات الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية".

في المقابل رأى بن كسبيت أنّ ما تضمّنه تقرير المراقب حول الأداء العسكري والسياسي إبان عدوان "الجرف الصامد" وقبله، يمكن اختصاره بجملة واحدة: "قادة عديمو الشعور بالمسؤولية، بصورة لا تصدق، لدولة أرسلت أبناءها للموت من أجل لا شيء، ومن دون رؤية استراتيجية".

وتساءل: "ما الذي يمكن أن يبذله أو يغيّره تقرير المراقب؟"، ليجيب بالقول إن "ما حدث سابقاً سيحدث لاحقاً". ووفق قوله، يواصل ننتياهو الاستهزاء والتقليل من أهمية عمل الموظفين الذين حقّقوا وصاغوا التقرير، ويؤشيد بأداء الكابينيت، ويشدّد على تجاهل الخيارات السياسيّة والقرارات الشجاعة قائلاً: "تمهّلوا، لا أحد يرغب في مفاوضة حماس". وهو إضافة إلى تملّصه من المسؤولية وتحريضه ضدّ المراقب، يدعو إلى النظر في النصف الملائن من الكأس، غير خجل من كونه لم ينفذ حتى جزءاً صغيراً من "النصف الملائن" الذي يتحدّث عنه. من ثمّ وجّه بن كسبيت أيضاً نقداً لاذعاً لنتياهو بالقول: "ليكن معلوماً لديك أنّ القانون الأساس ينصّ على أن القائد الأعلى للجيش الإسرائيلي هو الحكومة الإسرائيلية من خلال الكابينيت، وحتى لو اعتقدت أن وزراءك يعانون من اختلال عقلي، أو أنهم يعملون في وظيفة ثانوية كالتجسس لداعش، لا يمكنك مطلقاً التهرب من هذه الصيغة". وأضاف: "الكابينيت هو من يتخذ القرارات وليس أنت، ولو حدث أنه أصبح مترهلاً ولا يقوم بمهمّاته، فعليك أنت ترميمه. فقد كان هناك رؤساء حكومة من قبلك، تعاونوا مع المجلس الوزاري المصغر وحقّقوا إنجازات مهمّة وغيروا مصائر عظمى، ومن دون أن يسرّبوا المعلومات من مجالسهم".

بالنسبة إلى التسريبات الإعلامية، لفت المحلّل السياسي في الصحيفة إلى أن "أخطر فضيحة وتسريب إعلامي" خلال العدوان، كان "عندما سرّب عارض شرائح سلايد تابع للجيش، يتضمّن تكلفة الحرب، للقناة الثانية الإسرائيلية". وأشار إلى أنّ "غالبية الوزراء في الكابينيت أدركوا من وقف خلف هذا التسريب، وهو أنت — سيدي، رئيس الحكومة"، منتقداً اعتبار الأخير أنّ الجيش يمكن الاختباء خلفه لتغطية الإخفاق في إنجاز الوعد الذي قطعه (ننتياهو) عام ٢٠٠٨ (عندما قال عندما أصبح رئيساً للحكومة فسأسقط حكم "حماس" وأضع حدّاً لصواريخ غزة). وتابع بن كسبيت ساخراً: "لم تسقط حكماً، لم تضع حدّاً للصواريخ، أنت تثرثر فقط".

أمّا المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس"، يوسي فرتنر، فرأى أنّ من يقرأ تقرير شابييرا "قد يُصاب بالإكتئاب"، خصوصاً "حينما تُسمع أصوات الضحك الآتية من غزة تعليقاً على ما تضمّنه التقرير، فيما يتراشق مسؤولونا السياسيون والعسكريون بالاتّهامات". كذلك قال إنه "يتّضح أنّ نتتياهو ويعالون أخفقا في إنهاء الحرب في وقتٍ قصير، مع أقل عدد ممكن من القتلى، وفي النهاية الوصول إلى تهدئة واضحة وطويلة الأمد".

وخلص فرتنر إلى نتيجة مفادها أنّ "الأيام كفيلة بطيّ صفحات تقرير مراقب الدولة، وسيُسى"، مضيفاً: "غزة لم تناقش ببعدها الاستراتيجي داخل الكابينيت، وكذلك تقاوم الوضع الإنساني فيها، ولا حتى حماس وأنفاقها، وآلاف الصواريخ الدقيقة التي تمتلكها... وهو ما ينتظرنا في الحرب المقبلة".

أمّا في صحيفة "إسرائيل اليوم"، فقد كتب يوآف ليمور تحت عنوان "صرخة لمُدارة الجولة المقبلة"، معتبراً في مقالته أنّ تقرير مراقب الدولة "قد كشف فشل مسار أخذ القرارات داخل الكابينيت". وقال ليمور إنّ "هذا المسار لم يختلف منذ ٢٠١٤، وإنّ إسرائيل لم تحدّد حتى اللحظة ما الذي تريده من غزة، ولا من لبنان في حال نشبت حرب مع حزب الله". وأضاف أنّ "الجيش الإسرائيلي لا يزال يتلمّس طريقه في العتمة"، علماً بأنّ شابييرا "لم يكتشف أميركا" في تقريره. ورأى أخيراً أنّ "على الحكومة الإسرائيلية أن تتعامل مع النتائج لتصويب الإخفاقات وتجاوزها وتعلّم العبر لمواجهة الحروب المقبلة".

٣ - تحليل تجربة حرب لبنان الثانية والمستقبل:

بالنسبة لتجربة الحرب الثانية في لبنان نجد أنه عندما طالت المهلة الزمنية المعطاة من الإدارة الأميركية بقيادة بوش لحكومة أولمرت في كيان العدو لاستكمال الحرب والقضاء على حزب الله بتواطؤ محلي وإقليمي ودولي وأثر تكثيف قصف المقاومة الإسلامية لمنطقتي الجليل وجبل الكرمل المحتلتين، بدأت الأصوات في الوسط الإسرائيلي تتعالى وتصرخ للتحقيق في أوضاع الجيش المزريّة وعجز القيادتين العسكريّة والسياسيّة عن إحراز أي نصر أو شبه نصر.

كان الصحافيون أوّل من أثار هذه المسألة ثم تزايدت هذه الدعوات للتحقيق في ما حصل ويحصل، لكن بعد إعلان وقف إطلاق النار وإعلان حزب الله فوزه الذي وصفه ب"النصر الإلهي"، بالتالي أصبح الجميع يطالب باستقالة كل من رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس الأركان

دان حالوتس. وفي هذه الظروف المتوترة شكّلت لجنة فينوغراد وصدر عنها في شهر نيسان من عام ٢٠٠٧ تقرير مؤقت وجّه نقداً لأولمرت وتوصّل إلى أنه تسرّع بالذهاب إلى الحرب، وحمله التقرير مع قادة آخرين مسؤولية "فشل ذريع" في الحرب. وكان رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس قد استقال قبل صدور التقرير المؤقت، كما استقال وزير الدفاع عمير بيريتس عقب صدوره لكن أولمرت تمسّك بمنصبه رغم المعارضة القويّة وافتقاره للشعبية.

في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٨ أصدرت اللجنة تقريرها النهائي المكوّن من ٥٠٠ صفحة، الذي برّئ بمنطق تبريري باهت أولمرت من الفشل عندما قال إن رئيس الوزراء الإسرائيلي "لم يفشل" عندما اتخذ قراراً بشن هجوم بريّ كبير عند نهاية الحرب، أي بعكس منطق التقرير الأوّلي الآنف الذكر. وبرّئ التقرير بالمنطق نفسه أيضاً ساحة وزير الدفاع الأسبق عمير بيريتس عندما قال إن الرجلين "تصرفاً إنطلاقاً من قناعة راسخة وصادقة بأنّ قرارهما يخدم مصلحة إسرائيل الاستراتيجية". ومن ثم جاءت المسؤولية في التقرير كمسؤولية جماعية حيث قيل: "إنّ مسؤولية الأخطاء الكثيرة في تلك الحرب تقع على عاتق صانعي القرار من القادة السياسيين والعسكريين" من دون ذكر أي أسماء، وهذا كلّه بهدف منع تصدّع الثقة بالدولة وتفادي حصول انهيارات نفسية ومعنوية لدى العسكريين والمدنيين في الكيان.

وخلصت اللجنة إلى أنّ حرب لبنان الثانية شكّلت "إخفاقاً كبيراً وخطيراً، ولقد كشفنا وجود ثغرات خطيرة على أعلى المستويات الهرمية السياسية والعسكرية". لكنّها اعتبرت أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت تصرف "وفقاً لمقاربة مخصصة لمصالح إسرائيل". وقالت اللجنة "إنّ العملية البرية التي أطلقت في الأيام الأخيرة للنزاع العسكري بين حزب الله اللبناني وإسرائيل لم تحقّق أهدافها".

وأضاف التقرير أنّ "الدخول في الحرب من دون وضع إستراتيجية للخروج منها شكّل ثغرة خطيرة"، مشيراً إلى أنّ "إدارة الحرب كانت متعثّرة على المستويين السياسي والميداني وخصوصاً على مستوى القوّات البرية". واعترف بالإخفاق الإسرائيلي في مواجهة حزب الله، وأورد أنّ "منظمة تضم بضعة آلاف شخص تمكّنت من مواجهة أقوى جيش في الشرق الأوسط يملك وسائل حديثة".

وكانت اللجنة قد تعرّضت أثناء عملها للكثير من النقد من نواب في الكنيست ووسائل الإعلام، بسبب تمنّعها عن نشر محاضر التحقيق مع الشخصيات الرئيسية الفاشلة المساهمة في صناعة قرار الحرب. ويتلخّص التقرير في ٢٣٠ صفحة، نشر منها ١٧١ صفحة فقط، بعدما حذفت يد الرقيب العسكري ٥٩

صفحة منه، لتضمّنها معلومات وإفادات قيل أنّ نشرها يضرّ "بأمن الدولة"، وربما لاحتوائها أسماء شخصيات غير إسرائيلية — عربية ولبنانية — أدّت دوراً متقدّماً في الحرب الإسرائيلية على المقاومة الإسلامية اللبنانية.

٤- القراءة العسكرية لأهم نقاط فينوغراد:

أ — يدلّ تقرير فينوغراد على اعتراف إسرائيلي صريح بفشل الحلول العسكرية في مواجهة المقاومة. وقد ورد فيه مصطلح "إخفاق" ١٥٦ مرة، ممّا يدلّ على الشعور الإسرائيلي بالهزيمة والعار وبالتالي بضرورة التفكير مراراً وتكراراً قبل التورط بأيّ عدوان مستقبلي على لبنان.

ب — الإقرار بالمسؤولية الإسرائيلية عن الحرب، فقد ورد في الفقرة ١٠٤ من التقرير أن: "رئيس الحكومة شخّص وجود فرصة لوضع يتوفر فيه تأييد دولي لخطوات عسكرية تمسّ بحزب الله، وسارع إلى العمل كي يستنفذها". وورد في الفقرة ١٣٥ من التقرير ذاته: "نجد أنّ رئيس الحكومة مسؤول عن حقيقة قرار شن الحرب في ١٢ تموز"، وهو ما يدحض بعض الافتراءات والأكاذيب العربية واللبنانية التي دأبت على تحميل حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب.

ج — حصرت لجنة فينوغراد مكامن الخلل في الحرب في سوء التقدير والتخطيط، ونقص الاستعدادات والمعلومات، والتدريبات الميدانية، فضلاً عن القصور في إدارة الحرب، والمغالاة في تحديد أهدافها. وبالتالي تكون اللجنة قد حصرت الخلل في الجانب التقني فقط، متغافلاً عن نقاط القوة الذاتية لدى الطرف الآخر (المقاومة) الذي يدافع بإخلاص وتفانٍ وحرقيّة مذهلة عن قضية محقّة، ويعتمد استراتيجية الحرب غير المتماثلة، وتكتيكات قتال ملائمة، ممّا أربك الجيش الصهيوني المعتاد على الغلبة السريعة والزهيدة الكلفة في حروبه التقليدية.

د — حمّلت لجنة فينوغراد الجنرال دان حالوتس — رئيس الأركان السابق — لوحده مسؤولية الفشل، واتّهمته بالتركيز على سلاح الجو (النار عن بعد) من دون إيلاء الحرب البريّة المكانة المناسبة في خطته.

هـ — ركّز التقرير على انعدام المعرفة العسكريّة لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه، معتبراً أنّ هذا الأمر أثر سلباً على أسلوب إدارة الحرب، التي تركت عملياً لرئيس الأركان وحده.

٥- الفذلكة الاستراتيجية للعجز العسكري السياسي:

في واقع المتغيرات الإقليمية والدوليّة السريعة والدراماتيكيّة يعاني كيان العدو، كما أشرنا، من نقاط ضعف عديدة أولها واقع الفراغ الكبير على مستوى قيادة الدولة برمتها.

فجبل "الصبار" المؤسّس قد انتهى بموت شارون وبيريس وانتهت معهما إمكانيّة وضع مفهوم حديث ومتكامل وثابت للأمن القومي الإسرائيلي، لأنّ الكيان لا يزال يطبق حتى الآن السياسة أو المنظومة العقائديّة الأمنيّة الكلاسيكيّة، التي وضع أسسها دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلي قبل ستة عقود.

أمّا نقطة الضعف الثانية فتتمثّل في غياب توجيه سياسي واضح لمفهوم "الدولة اليهودية"، لأنّ الحكومة الإسرائيلية والمستوى السياسي في الكيان، يفضلان من دون شك التزام روح الانتهازيّة والمحافظة على ترسيخ الوضع السائل التوسعي واعتماد المناورة وحرق الوقت وممارسة لعبة التفاوض للتفاوض في ظروف تمتاز بالانهيارات والانقلابات الإقليمية المتسارعة.

ونقطة الضعف الثالثة تتمثّل في أنّ الجيش الإسرائيلي لا يزال أسيراً لعقيدة العمل القديمة بحيث لا يستطيع مثلاً الفكّك من عقليّة وجوب الحسم العسكري السريع بالقوّة الصلبة والمبني على المناورات والعمليات البرية واستخدام النار الكثيفة في عمق أرض العدو، ويواصل أيضاً الاعتماد أكثر من اللازم على نظرية الردع، في ظل غياب تعريف واضح ومحدد من المستوى السياسي للواقع الاستراتيجي الجديد الذي يتعيّن على الجيش العمل للوصول إليه، وذلك بفعل الصعوبة الكامنة في تحديد وحصر مركز الثقل عند الأطراف شبه الدوليّة وأطراف الممانعة الأخرى والتأثير على نواياها. وبناءً على تقديرات المؤسّسة العسكرية الإسرائيليّة، فقد بات حزب الله جيشاً بكلّ ما للكلمة من معنى. والمحلّ العسكري في صحيفة "هآرتس" العبريّة، عاموس هرئيل، تناول ما سمّاه "جيش حزب الله" في تقرير مطوّل، رأى فيه أنّ على إسرائيل تفعيل قوّة لم يسبق لها مثيل في الحرب الثالثة مع لبنان، ما يعني قصف البنى التحتيّة المدنيّة

الرسمية وغير الرسمية في المناطق كافة من دون استثناء، بهدف تقليص مدّة الحرب وإيقاف المدّ الصاروخي الذي سيطال كل بقعة في إسرائيل.

إن مضمون تقرير لجنة فينوغراند، وأسلوب مقاربتة المحدود لإخفاقات الحرب، من دون النظر في مسبباتها، يدلّ على أن إسرائيل لم تتعظ بعد من التجارب القاسية التي خاضتها في لبنان منذ اجتياح عام ١٩٨٢. فبدل أن تناقش اللجنة الطبيعة العدوانية الإسرائيلية التوسعية، المولدة للحروب في لبنان والمنطقة، نجدها تركز على العيوب ومكامن الخلل التكتيكية في أصل العدوان، فقط لتحسين الأداء في الجولات المقبلة من الإجرام الصهيوني. وهنا ينبغي التذكير بأنّ هدف الحرب عام ٢٠٠٦، لم يكن تعزيز قدرة الردع، ولو كان كذلك، لاكتفت إسرائيل في حينه بمعركة لعدّة أيام فقط، وأوصلت رسالتها مع أضرار أقل بكثير ممّا لحق بها. وإنّما كان هدف الحرب سحق حزب الله إن أمكن، أو تدمير قدراته وإضعافه بما يسمح بتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية محدّدة في لبنان والمنطقة. ومن الأشخاص الذين عبّروا وكشفوا عن جانب من هذه الأهداف، نائب مستشار الأمن القومي الأميركي في إدارة الرئيس جورج بوش، والمسؤول عن السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، اليوت ابرامز (الأخبار / ٢٩٣٠ / ٢٠١٦/٧/٨)، إلى جانب الموقف الشهير لوزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، التي ربطت في حينه بين الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبين أحلام بناء شرق أوسط جديد واسع النطاق ذي صفات صهيونية أميركية رجعية عربية مطلقة.

إنّ إسرائيل في الواقع تدرك أنّ ما حدث في لبنان من هزيمة فاضحة لجيشها وسائر قواها الأمنية عام ٢٠٠٦، قد ألحق أضراراً فادحة بنظرية الردع الخاصة بها والمسوّق لها إعلامياً على أوسع نطاق، ما شجّع كل القوى والأطراف المتضرّرة من إعتدائها وإجرامها وخاصة الفلسطينيين على الصمود والمقاومة وتحديّها ورفض شروطها وإملاءاتها. وحتى ندرك مدى الأثر الإستراتيجي على نظرية الردع الإسرائيلية، يكفي أن نلاحظ "الإنضباط الإسرائيلي"، الذي ظهر بعدم المبادرة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية، في حين أنّها روّجت وطبّلت وزمّرت لهذا الأمر وكانت يدها طويلة جداً، تضرب يمينا ويسارا في أي مكان، مثلما فعلت في العراق (قصف المفاعل اوزيرك)، وتونس (ضرب المقرات الفلسطينية في مخيم الشط)، وعينيتبي في اوغندا (لإنقاذ طائرة لوفتهانزا المخطوفة) وفي سوريا. لكن إسرائيل الآن تحسب حساباً دقيقاً للنتائج المترتبة على أي ضربة لإيران أو سورية أو لبنان أو فلسطين، حتى لو نجحت جزئياً باستعادة بعض هيبة جيشها بضربات تكتيكية جزئية هنا وهناك.

لقد تأكّد في "حرب لبنان الثانية" بأنّ إسرائيل تعرّفت على محدودية قدراتها العسكريّة، لدرجة أنّها أيقنت ضمناً بأنّها لم تعد تملك "الجيش الذي لا يُقهر"، والقادر على الإحتفاظ دائماً بزمّام المبادرة، وعلى إحاق الهزائم بالآخرين بسرعة خاطفة، ومن دون أن تتأثر جبهته الداخلية.

لكن اللافت للنظر في تقرير فينو غراد الأنف الذكر، بقسميه الأول والثاني، أنّه لم يتطرّق إلى القضية الجوهرية للمشكلة، وهي قرار الحرب ومدى صحته أو بطلانه، حيث انطلق التقرير من تسليم مسبق بحق إسرائيل بشنّ الحروب متى شاءت. كما لم يتطرّق إلى الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي، من خلال ارتكاب المجازر وضرب البنى التحتية والمؤسسات العامّة والخاصّة والجسور والمنازل، وكل شيء في لبنان، وهذا أمر متوقّع دائماً، لأنّ إسرائيل تعامل نفسها، وتضعها الولايات المتحدة الأميركيّة، كدولة فوق القانون الدولي، يحقّ لها عدم الالتزام بالاتفاقيات والقرارات الدوليّة، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة، التي تضمن حماية وحقوق المدنيين أثناء الحروب، وتحت الاحتلال. والشيء بالشيء يذكر، فالمحكمة الإسرائيلية العليا قرّرت في حينه، أنّ الحصار والعقوبات الجماعيّة والإجراءات التي نفذتها سلطات الإحتلال ضد قطاع غزة قانونية.

إنّ الإستنتاج الإستراتيجي الرئيس من الحرب اللبنانية الثانية بعد صدور تقرير فينو غراد، أنّ إسرائيل أضعف الآن من أيّة فترة سابقة، وأنّها مهزومة وجريحة، وهذا قد يدفعها إلى الجنون وإلى شنّ حروب جديدة لاستعادة هيبة الردع المفقودة، لكنّها ستفكرّ مراراً وجديّاً قبل إقدامها على أيّ حرب جديدة، فشبح الهزائم المتكرّرة يلاحقها باستمرار. ولهذا يجري الحديث على أعلى مستويات القرار فيها بضرورة عدم شنّ الحرب الثالثة على لبنان إلاّ بعد التأكّد حتماً من القدرة الإستخباراتيّة واللوجستيّة والتنفيذية على إحراز نصرٍ ساحقٍ ومحقٍ ولا لبس فيه، في حين لا تبدو كل هذه الأمانى المطلوبة متوفرة بأي شكلٍ من الأشكال، لأنّ تدمير لبنان وفقاً لنظريّة الضاحية سيعني تدمير أكثر من ضاحية في الكيان الغاصب الذي لن يكون بوسعه تحمّل تبعاتها بعد إدراكه بأن حزب الله اليوم ليس كالأمس بما يمتلكه من تقنيات وأسلحة وخبرة وحوافز.

كذلك لا يمكن إسقاط الخشية الإسرائيلية من الخسائر، من جراء اجتياح كامل لقطاع غزة، وإعادة احتلاله مجدداً، كسببٍ من أهم الأسباب التي حالت حتى الآن، دون الاجتياح والاحتلال، وبالتالي فإنّ أيّة قوّة شعبيّة أو رسميّة، عربيّة أو إسلاميّة سيكون بوسعها أن تصمد وأن تنتصر وأن تهزم الجيش

الإسرائيلي، المتفوق عسكرياً، إذا أخذت بأسباب النصر، وهي أسباب معروفة، ولمن يريد أن يعرفها، عليه أن يدرس تجربة حزب الله في أكثر من موقع ومكان!!

٦ - التحضيرات والتحضيرات المضادة للحرب

١٢٠٠ صاروخ من ترسانة حزب الله ستسقط يوماً على إسرائيل، هذه هي فرضية حرب لبنان الثالثة كما يراها الجيش الإسرائيلي. الحرب الموعودة، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، لا تشبه حرب ٢٠٠٦ بل تفوقها أضعافاً، وسيتملأها توغل لعناصر حزب الله في المستوطنات الحدودية، مع تفعيل تل أبيب لخطة إخلاء المستوطنين في اتجاه جنوب فلسطين المحتلة.

وفي مقابل إمكانية اندلاع المواجهة الشاملة، يستعد الجيش الإسرائيلي لتفعيل قدراته العسكرية وإجراءاته الوقائية ومن بينها تغيير الطوبوغرافيا على الحدود لتصعب تسلل عناصر حزب الله إلى المستوطنات، مع التأكيد على القوة النارية الهائلة التي تستهدف لبنان ومدنييه.

المقالة، المدفوعة بطبيعة الحال من جانب المؤسسة العسكرية في إسرائيل هي خلاصة لتقارير نشرها الإعلام العبري سابقاً نقلاً عن ضباط إسرائيليين، إلا أن اللافت أنها تأتي بعد أيام من الذعر الذي أصاب الإسرائيليين إثر تهديدات الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله إزاء حاويات الأمونيا في خليج حيفا.

وفي رسالة طمأنة للإسرائيليين، أشارت الصحيفة تحت عنوان "هكذا يستعدّ الجيش الإسرائيلي لحرب لبنان الثالثة"، إلى أن تراجع الخطر النووي الإيراني بعد الاتفاق الغربي مع إيران، دفع صواريخ حزب الله إلى احتلال المكان الأول في سلم التهديدات التي تواجهها إسرائيل، مع التأكيد على استعداد الجيش بقيادة رئيس الأركان غادي ايزنكوت لمواجهة هذا التهديد. وأوضحت أن الفرضية الأساس التي ينطلق منها الجيش هي أن حزب الله غير معني بنشوب مواجهة واسعة مع إسرائيل لانشغاله في ساحات أخرى، من اليمن إلى سوريا، و"صحيح أنه راكم تجربة عملياتية كبيرة في كل المجالات، لكن لم يلاحظ تغيير في انتشاره على الحدود في مواجهة إسرائيل". ويتضمن تهديد حزب الله قدرات إطلاق نار هائلة نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تقل عن ١٢٠٠ صاروخ يومياً، من أصل ترسانة تزيد على ١٠٠ الف

صاروخ والسيطرة على مستوطنات شمالية، و"من يعرف خطّ الجبهة جيّداً، يدرك أنّ توغّل عناصر حزب الله باتجاه المستوطنات لا يستلزم استخدام أنفاق" بحسب الصحيفة.

وتشير "يديعوت احرونوت" إلى أنّ الاستعداد لمواجهة التهديدات تتركز في ثلاثة اتجاهات: ضربة ناريّة دقيقة، وبناء عائق دفاعي على طول الحدود، وتحريك سريع للفرق العسكرية نحو الداخل اللبناني. ولفتت إلى أنّ القدرة النارية الهائلة لدى حزب الله أكبر بكثير ممّا يمكن أن تتحمّله إسرائيل. وهذا ما دفع بالجيش إلى تطوير منظومة القبة الحديدية، إضافةً إلى منظومة "العصا السحرية" التي ستصبح قريباً عملياتيّة، ومنظومة "حيتس" للصواريخ البعيدة المدى. فضلاً عن مناورة الدفاع الجوي المشتركة مع الجيش الأميركي. مع ذلك، فإنّ عمليات التطوير المتبادلة وحضور هذه المعطيات في وعي صنّاع القرار الإسرائيلي، ساهم حتى الآن في الحفاظ على مظلة الردع التي حمت لبنان. ومن أبرز تلك المعطيات، إدراك العدو لتطور قدرات حزب الله الهجومية، على كل المستويات بما فيها سيناريو اقتحام الحدود رداً على عدوان إسرائيلي واسع يستهدف لبنان. وأيضاً، تطوير واتّساع نطاق الأنفاق، بحسب التقدير الإسرائيلي، التي تسلب العدو القدرة على توجيه ضربات قاصمة لقدرات حزب الله النوعية، من خلال تقليص مفاعيل التفوق النوعي والكمّي الإسرائيليين.

ضمن هذا الإطار، يأتي ما كشف عنه موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني عن تدريبات لجيش العدو على مسارين هجومي ودفاعي. يحاول المسار الهجومي التعامل مع الأنفاق المفترضة لدى حزب الله، فيما يهدف المسار الدفاعي إلى مواجهة توغّل قوَّات من الحزب إلى الجليل. وكشف الموقع عن عنصرين أساسيين يميزان استعداد جيش العدو لحرب لبنان الثالثة المفترضة: إعداد قوات كوماندوس خاصة لمناورة بريّة لمواجهة سرايا حزب الله الخاصة التي ستعمل على اقتحام الأراضي الإسرائيلية، إلى جانب تحقيق اختراق على مستوى الوعي وتطوير استعدادات ألوية الجيش لتحديد أنفاق حزب الله القتالية، "بصورة ناجعة وممأسسة، كجزء من نظرية قتال وأساليب عمل". ومن الواضح أنّ من أهداف هذه التدريبات أيضاً، تغيير مفهوم ووعي قادة الكتائب والألوية وآلاف المقاتلين، بشكل جذري "للمعركة المقبلة. وأقرّ موقع الصحيفة أيضاً، أنّ نظرية مؤسس دولة الكيان الغاصب، دافيد بن غوريون، بنقل القتال إلى أرض العدو من أجل تحقيق الحسم، تحوّلت إلى بوصلة في القتال بالنسبة إلى حزب الله. ويعكس هذا الإقرار حقيقة أنّ العدو بات يسلم بتوفّر عنصرَي الإرادة والقدرة على أن نقل المعركة إلى أراضيه، لم يعد يقتصر فقط على الصواريخ القادرة على استهداف العمق الإسرائيلي، وإنّما يشمل أيضاً التوغّل البري.

وضمن هذه الرؤية، يسود التقدير في جيش العدو بأنّ سرايا "الرضوان" في حزب الله، ستخترق الأراضي الإسرائيلية في المراحل الأولى من الحرب المقبلة بصورة مفاجئة ومنسّقة، وستحاول بسرعة تحديد صورة النصر في المعركة. وفي هذا السياق، عرض الموقع بعض السيناريوات المفترضة التي تعكس تغييراً جذرياً في النظرية القتالية لجيش العدو إزاء حزب الله.

إنّ هذه الإستعدادات القائمة على فرضيات قتالية محدّدة، تستند إلى ما أكّده ضابط رفيع في الفرقة ١٦٢ بأنّ "قوات العدو الهجومية تتطوّر". في مقابل التقدير السائد في الجيش الإسرائيلي بأنّ حزب الله لا يحتاج إلى حفر أنفاق للتوغّل إلى الجليل، كما هي الحال في قطاع غزة، ولكنه حتماً طوّر بنية أنفاق قتالية في القرى الجنوبية وفي المناطق المفتوحة في محيطها.

وبنتيجة ذلك، حرصت مناورة جيش العدو على اختبار جاهزية كتيبتَي الهندسة اللتين ستتعاملان مع تهديد أنفاق حزب الله. وكشفت مصادر سياسية إسرائيلية أنّ وزير الدفاع الإسرائيلي أفينغرو لبيرمان أبلغ من مصادر غربية في "مؤتمر ميونيخ للأمن"، بأنّ "حزب الله" حصل على أسلحة إستراتيجية من شأنها تغيير توازن القوى على الحلبة البحرية في منطقة الشرق الأوسط. ونقلت المصادر التي كانت تتحدّث في تل أبيب عن مسؤول مقرب من لبيرمان قوله إنّ تطوّر كهذا يفتح الباب أمام تهديدات عصبية، لن تمر عليها إسرائيل بهدوء. واعتبر هذا التصريح بمثابة تهديد من إسرائيل ينضم إلى سلسلة تهديدات متبادلة، أطلقتها في الأيام الأخيرة، بدأها السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون، وردّ عليها فخامة الرئيس اللبناني ميشال عون، وأمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله. وقد ترافقت هذه التهديدات مع نشاطٍ بالغٍ تقوم به قوات الجيش الإسرائيلي على طول الحدود مع لبنان، من ضمنه استكمال بناء الجدار العازل والقيام بتدريبات متنوّعة للوحدات القتالية في الجيش، وكذلك لقوات الجبهة الداخلية.

في السياق نفسه قالت المصادر الإسرائيلية إنّ وزير الحرب لبيرمان سمع بهذه التقديرات، في اليومين الأخيرين من أكثر من جهة تحدّثت إليه من أجهزة استخباراتية غربية، خلال مشاركته في مؤتمر ميونيخ. وتمّ تناقل المعلومات بين عدّة جهات استخباراتية غربية، بينها مسؤولو المخابرات المرافقون للبيرمان، الذين وصفوا مصادر المعلومات بأنّها "جيدة جداً". وبحسب هذه المصادر، فإنّه على الرغم من الجهود الكبيرة جداً المنسوبة إلى إسرائيل لمنع حزب الله من تهريب أسلحة خلال السنوات الخمس الماضية، فإنّ الحزب تمكّن، كما يبدو، من تهريب كمية معيّنة (عددها كما يبدو حتى ٨) من صواريخ "ياخونت"، وهي

"صواريخ شاطئ بحر" روسية الصنع، وتقابل صواريخ 300 - S المضادة للطائرات، وتعدّ من أفضل الصواريخ في العالم. ويتمّ إطلاق هذه الصواريخ من الشاطئ وتصل إلى مسافة ٣٠٠ كيلومتر. وبحسب معلومات إسرائيلية، فإنه لا توجد حالياً منظومة حرب إلكترونية يمكنها مواجهة هذه الصواريخ أو التشويش عليها. وقدّرت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، منذ زمن، بأنّ حصول حزب الله على صواريخ "ياخونت"، من شأنه أن يهدّد بشكل كبير حركة سفن سلاح البحرية الإسرائيلي، والأسطول السادس الأميركي، والسفن المدنيّة في البحر المتوسط، بالإضافة إلى تهديد حقول الغاز الطبيعي التي حفرتها إسرائيل في أعماق البحر.

وليس من المستبعد أن تكون بعض الهجمات التي شنّها سلاح الجو الإسرائيلي، بحسب مصادر أجنبيّة، على قوافل ومستودعات الأسلحة التي كان يفترض نقلها من سوريا إلى حزب الله في لبنان، كانت تهدف إلى عرقلة وصول صواريخ "ياخونت" هذه. وفي شهر كانون الأول من العام الماضي، بعد هجوم تمّت نسبته لإسرائيل، قال الوزير ليبرمان، إن "لدى إسرائيل عدّة خطوط حمراء، لن تتخلّى عنها، من بينها تهريب الأسلحة المتطورة أو أسلحة كيميائية إلى حزب الله" على حدّ قوله. والآن يتبيّن، بحسب المعلومات المتوفرة، أنّه لو كانت إسرائيل هي التي وقفت فعلاً وراء الهجمات، فليس من المؤكّد أنه قد تمّ تدمير كل القوافل. وفي كل الأحوال، يمكن بواسطة إيران إيصال الصواريخ للحزب بطرق أخرى. وفي كل حال تسود الآن مخاوف من أن يكون حزب الله قد نجح فعلاً بتهريب صواريخ مضادة للطائرات أيضاً.

صحيفة معاريف أفادت، عن لسان قائد الجبهة الداخلية الإسرائيلية أيال أيزنبرغ، عن قيام "أسبوع طوارئ" في منطقة عمكيم شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من الاستعداد لحرب لبنان الثالثة على حدّ تعبيره. وهذا الخبر تضمّن أنّ جنود الجبهة الداخلية وعناصر المنطقة سيتدرّبون مرات عديدة على سيناريوهات قاسية من ضمنها سيناريو سقوط صواريخ برؤوس متفجرة ثقيلة، على أبنية سكنيّة وأبنية عامة، وأيضاً على سيناريوهات المواجهة في عدّة جبهات في وقت واحد مع عدد كبير من المصابين والمحتجزين.

ونقلت الصحيفة عن قائد المقاطعة حاييم روكاخ قوله "أخذنا السيناريو المتوقع في المعركة الشمالية المقبلة من خلال إدراكنا بأنّ الأمر يتعلّق بشيء لا نعرفه حتى الآن، اليوم واضح لنا أنه في الحرب الشمالية المقبلة لن نستطيع الوصول إلى كل منطقة".

"معاريف" أشارت إلى أن كلام الضابط هذا يرتبط جيداً مع الاستعدادات الحالية للمؤسسة الأمنية، والتي وفقها يتوقع في حرب لبنان الثالثة أن تتلقى الجبهة الداخلية الإسرائيلية ضربات نارية مركزة إضافة إلى تحطّم طائرات غير مأهولة وسط التجمّعات السكانية، وأن منظومات القبة الحديدية لن تستطيع تأمين الحماية الكاملة إزاء هذه التهديدات. لذلك فإنّ تحصين السلطات المحلية سيحدّد طابع المعركة.

هذه السيناريوهات وفق "معاريف" تعرض ما يسمّونه في الجبهة الداخلية "سيناريو الصدمة"، أي وقوع عشرات المصابين وعدد غير معروف من المحتجزين، في المقابل تتدرّب الطواقم على مواجهة مجموعة من حزب الله تتسلّل إلى مدينة عكا وتنفّذ عمليّة ضخمة. كما يتدرّب فريق آخر على سيناريو السيطرة على مجموعة أخرى لحزب الله احتلتّ مستوطنة مهجورة على الحدود مع لبنان.

مسؤول رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي قال إن "الأمر الجديد هو إدراك العدو أن السلاح الأكثر استراتيجيّة بالنسبة إليه هو نقل المعركة الى داخل إسرائيل، حماس فهمت ذلك أثناء عملية الجرف الصلب وحزب الله يدرك ذلك جيداً".

٧ - طبيعة الحرب المفترضة

قدّر وزير حماية الجبهة الداخلية الصهيونية "غلعاد أردان" أن تتساقط على "إسرائيل" آلاف الصواريخ يومياً، وعلى مدى يصل حتى ٣ أسابيع، لأنّ بحوزة "أعدائنا" أكثر من ٢٠٠ ألف صاروخ، قادرة على استهداف أي منزل في "إسرائيل"، معتبراً أنه في ظلّ هذا التهديد هناك حاجة ملحة للتفكير بشكل جديد كلياً، في مفاهيم الردع. وأشار إلى أنّ السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً لدى المؤسسة العسكرية، ترى أنه في حال عملت الأنظمة الإعتراضية ضدّ الصواريخ، وبشكل كامل، فلن تكون قادرة على مواجهة آلاف الصواريخ يومياً، وبالتالي فإنّ أعداداً كبيرة منها ستسقط على الجبهة الداخلية المدنية، معتبراً أنّ "عدونا" قادر على استهداف كل نقطة في "إسرائيل"، واليوم في لبنان، كل بيت من ١٠ بيوت، عبارة عن مركز لإطلاق الصواريخ، وأحياناً توجد بيوت مدنيّة مع غرف بأسطح مفتوحة جاهزة، كي تكون منصّة لإطلاق هذه الصواريخ باتجاه الجبهة الداخلية الصهيونية. وأضاف أنّ "حزب الله"، يركّز على تعزيز دقّة صواريخه، وإذا استخدمها، فسيوجّهها للأماكن الأكثر إيلاماً في "إسرائيل". وأشار "أردان" إلى أنّ العمل في الحرب المقبلة يجب أن يكون على فرضية اعتبار أنّ الدولة اللبنانية برمتها هي "العدو" وليس الحزب فقط، وأن أي استهداف ل"إسرائيل" من لبنان سيدفع ثمنه بأكمله، وعلى خلفيّة ذلك يمكننا أن نوجد منسوباً من الردع،

ويمكننا أن ننتصر، والردع يتحقق لأنّ العالم كله لا يريد دمار لبنان، وبالتالي، سيعملون على ضمان الهدوء، وإن وقعت الحرب فلن تطول، وستستغرق ٣ أيام بدل ٣٣ يوماً.

وأضاف أنّ هذا التحديد سيرتدّ على العلاقات البينية بما يتعلّق بالمؤسّستين السياسيّة والعسكريّة في "إسرائيل"، وبشكلٍ إيجابي، إذ إن تحديد لبنان كـ"عدو" من شأنه أن يوضح ماهيّة الأهداف التي يجب تحقيقها، دون أي التباس، ومع ذلك أكد أنّ طبيعة الحروب باتت مختلفة عن ذي قبل، ففيما كانت في السابق شاملة، وفي مواجهة دول باتت الآن حرباً منخفضة الوتيرة في ساحة تتواجه فيها الدول ضد المنظمات، ممّا يوجب علينا إعادة التفكير بالطريقة التي نقاتل بها.

وفي السياق نفسه أكدّ اللواء في الإحتياط ورئيس مجلس الأمن القومي الصهيوني السابق، "غيورا آيلاند"، أنّه في حال وقعت حرب أخرى مع "حزب الله"، فعلى "إسرائيل" مهاجمة لبنان نفسه، معتبراً أنّ العبرة الأساسيّة من حرب ٢٠٠٦ أنّها أخطأت في تحديد من هو "العدو"، وكان ردّها غير متناسب مع مصدر المشكلة، وبالتالي لم نتمكن من الإنتصار لأنّ الحزب موجود في الطرف الثاني من الحدود، وكان يحظى بغطاء، والدولة آمنة من أي ضربة. ولفت "آيلاند" إلى أنّ حرب "لبنان الثالثة" ستبدو كالحرب الثانية، وستسبّب بضربة أكبر لـ"إسرائيل"، لأن الحزب تحسّن على المستوى التكتيكي أكثر ممّا، ولذلك فإن الحرب المقبلة يجب أن تكون موجّهة إلى لبنان وحكومته وبناءة التحنّيّة، بهدف إعلاء منسوب الردع الإسرائيلي، ودفع الطرف الآخر للإمتناع عمّا يتسبّب بحرب سواءً لجهة المبادرة أو لجهة الرد.

ورأى الكاتب الإسرائيلي عاموس هرئيل بعد انتهاء حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ أنّ إسرائيل ستضطر في الحرب الثالثة مع لبنان إلى ممارسة قوّة لم يسبق لها مثيل.

واليوم، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على هذه الخلاصة، فإن الجيش الإسرائيلي أقرّ بحقيقة أنّ حزب الله تحوّل إلى جيش بالكامل، وذلك بناءً على خبرته التي اكتسبها خلال قتاله في سوريا. صحيح أن تقديرات "أمان" (شعبة الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة) تتأرجح بشأن تأثير الحرب الدائرة في سوريا منذ نحو ست سنوات، على حزب الله، لا سيّما أنّه بعد أربع سنوات من قتال الحزب هناك، انتقل من حماية مخازن أسلحته في سوريا، إلى مواقع المواجهة الأماميّة. ومع ذلك، يشير هارئيل إلى أنّ حزب الله خاض تجربته إلى جانب الضباط الإيرانيين، ومن ثم الروس، وبالتالي رفع من قدراته وجاهزيّته القتالية. كذلك

فإنّ قاداته وعناصره اكتسبوا تجربة عملانية لا تقدّر بثمن، إذ خاضوا أنشطة مشتركة، لأول مرة، مع طائرات، ومروحيات، وطائرات بدون طيار، ومدفعية، ودبابات، وقدرات استخباريّة متقدّمة.

ويضيف المحلّل العسكري أنّه برغم أن حزب الله لا يمتلك طائرات أو دبابات، إلا أنّ الجيش الإسرائيلي بات يتعامل معه على أنّه جيش متوسط المستوى يطور قدراته باستمرار، ويضمّ في صفوفه ٤٥ ألف مقاتل، من بينهم ٢١ ألف مقاتل نظامي، ويمتلك أكثر من ١٠٠ ألف صاروخ في ترسانته العسكرية قادرة على ضرب أي هدف في إسرائيل، بينها آلاف الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، والتي يطور دقّتها باستمرار.

ولفت هارئيل إلى خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، الذي تناول فيه تمكّن حزب الله من تهريب أنظمة قتاليّة متطورة من سوريا إلى لبنان، على رأسها صواريخ "أرض - أرض" دقيقة، وصواريخ مضادّة للطائرات من طراز "SA 22"، وصواريخ "بر - بحر" من طراز "P-800 Yakhont". وبالتالي، خلص هارئيل إلى أنّه إضافةً إلى نجاح حزب الله في امتلاك سلاح نوعي، وإلى جانب التجربة والخبرة التي راكمها في سوريا، فقد بات يملك قدرات مستقلة حتى في مجالات حيويّة مثل "قتال الكوماندوس، وتشغيل طائرات من دون طيار، من ضمنها أيضاً طائرات من دون طيار هجومية".

وفي هذا الصدد، أشار المحلّل العسكري إلى مقال لأحد ضباط الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة، حول النيات المحتملة لحزب الله في الحرب المقبلة ضد إسرائيل، وخصوصاً السيطرة على الجليل. وقال إن "هجوماً مفاجئاً على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان، تحاول فيه وحدات الكوماندوس من حزب الله السيطرة على بلدة أو معسكر صغير، بهدف تحقيق إنجاز معنوي لبدء الحرب، تجد إسرائيل صعوبة في التغلّب عليه".

ورأى أنّ بالإمكان التخمين اليوم أنّ حزب الله يطمح إلى تطوير قدرات تمكّنه من شن هجمات على بلدات ومواقع على طول الحدود في بداية الحرب. وأضاف أنّ هذا الأمر يتيح للحزب أن يشوّش على تحركات الجيش الإسرائيلي على الحدود، ما يصعبّ عليه عملية تجنيد الاحتياط، إلى جانب أن طبيعة الأرض هناك جبليّة، ما يعني أنّه من الناحية الطبوغرافية، بإمكان المهاجم الاكتفاء بعنصر المفاجأة والتخلّي عن حفر أنفاق هجومية. وبرغم أنّ تقديرات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أنّ حزب الله "غارق في

القتال في سوريا"، وأنّ تقديرات الاستخبارات العسكرية تعطي "أرجحية متوسطة" لاحتمال المبادرة إلى الحرب، إلا أنه طُرح مؤخراً إمكانية اندلاع حرب نتيجة حسابات خاطئة، أو حدث ما على الحدود.

وفي هذا السياق، قال هارثيل إنه "في جميع الأحوال على الجيش الإسرائيلي أن يطلع الجمهور على توقعاته"، لا سيما أنّ الضباط يدركون أنه في أي حرب مقبلة مع لبنان سينكبّدون خسائر كبيرة ومكلفة، إلى جانب الخسائر الماديّة الجسيمة التي ستنتج من إطلاق حزب الله لصواريخه على كل المناطق، كذلك فإنّ هذه الحرب ستلزم المستوطنين في المستوطنات الحدودية بترك منازلهم وإفراغها، إضافة إلى الهجمات الصاروخية على مركز إسرائيل، والتي ستكون "أقسى بكثير" من الحروب السابقة، وخصوصاً حرب تموز ٢٠٠٦. ورأى المحلل العسكري أن إسرائيل ستضطر في الحرب الثالثة مع لبنان إلى ممارسة قوة لم يسبق لها مثيل، مشيراً إلى أن الغارات الجوية العنيفة لن تكون كافية، الأمر الذي سيدفع بالجيش الإسرائيلي إلى القيام بعملية برية لـ"جباية الثمن" من خسارته أمام حزب الله. كذلك رجّح إمكانية أن تدرس الحكومة الإسرائيلية مسألة مهاجمة البنى التحتية المدنية للبنان، وذلك بهدف تسريع وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وخلص إلى أن الجيش الإسرائيلي سيكون أمام مواجهة غير مسبوقة في أيّ من حروبه الماضية، معتبراً أنه لهذا السبب بالتحديد على إسرائيل مواصلة الحفاظ على قوة ردعها في المنطقة وبالتالي تحييد الحرب.

من ناحية أخرى تصاعدت حدّة التصريحات الإسرائيلية ضد لبنان وحزب الله، في الآونة الأخيرة. واستخدمت في إطار هذا التصعيد تصريحات أطلقها فخامة الرئيس اللبناني، ميشيل عون، قال فيها إنه "طالما أن إسرائيل تحتلّ أراضٍ لبنانية وتطمع بثروات طبيعية لبنانية وطالما أن الجيش اللبناني لا يملك القوة الكافية للوقوف أمام إسرائيل، فإنّ سلاح حزب الله مهم ودوره يكمل عمل الجيش ولا يناقضه وهو جزء أساسي بالدفاع عن لبنان".

واعتبر العميد في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، أساف أوريون، في دراسة صادرة مؤخراً عن معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أن "الرئيس اللبناني يلغي التمييز بين الدولة التي تبدو كأنها سيادية وحزب الله. وبذلك يتحمّل الرئيس اللبناني المسؤولية عن كافة عمليات حزب الله، وبضمنها عمليات ضد إسرائيل".

وَدَعَى وزير الأمن الإسرائيلي، أفغدور لبيرمان، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن "الجيش اللبناني هو وحدة أخرى في منظومة حزب الله".

وتحدّث رئيس كتلة "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، الوزير نفتالي بينيت، العضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، بتوسّع عن شكل حرب محتملة مقبلة بين إسرائيل وحزب الله، مستفيداً من الرصيد الذي منحه إياه تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي حول العدوان على غزة عام ٢٠١٤، وظهوره كمن حذر من الأنفاق الهجومية في قطاع غزة ومن إخفاقات القيادتين السياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة أثناء هذا العدوان. وأشار بينيت في مقابلة أجرتها معه صحيفة "هآرتس" إلى أن "صيد منصات إطلاق الصواريخ أثناء الحرب تكاد تكون مهمّة مستحيلة، وأنا أقول ذلك كخبير في صيد الصواريخ". إذ أن بينيت الذي كان ضابطاً في "سريّة هيئة الأركان العامة"، قاد كضابط في الاحتياط، خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، قوة كوماندوس تمّ إرسالها إلى عمق مناطق جنوب لبنان بهدف البحث عن خلايا إطلاق صواريخ تابعة لحزب الله. وأضاف بينيت أن حزب الله "أكثر حنكة" اليوم قياساً بالعام ٢٠٠٦. واعتبر بينيت أنه بعد تلك الحرب أدرك أن "الحدث المصيري في الحرب حدث في يومها الأول، وذلك خلال المحادثة الهاتفية بين (رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها) إيهود أولمرت وكوندوليزا رايس"، مستشارة الأمن القومي للرئيس الأميركي، واستجابة أولمرت لطلبها بعدم ضرب بنى تحتية لبنانية. واعتبر بينيت أن موافقة أولمرت على هذا الطلب سدّت الطريق أمام انتصار إسرائيل في الحرب.

وتابع بينيت: "لبنان صورّ نفسه في حينه أنه دولة تتوق للهدوء وأن لا تأثير لها على حزب الله. واليوم حزب الله مغروس في لبنان السيادي. وهو جزء من الحكم ووفقاً للرئيس (عون)، هو جزء من قوات الأمن. وهذا الحزب فقد حقّه بالتتكرّر كمنظمة عاصية".

ومضى بينيت يقول: "المؤسسات اللبنانية، البنية التحتية، المطار، محطات توليد الكهرباء، الجسور، قواعد الجيش اللبناني، كل هذه يجب أن تكون أهدافاً شرعيّة لمهاجمتها إذا نشبت حرب. ويجب أن نقول هذا لهم وللعالم منذ الآن. إذا أطلق حزب الله صواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فهذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى العصور الوسطى". لكن بينيت أضاف أن هذا الوصف الرهيب لحرب محتملة مقبلة يهدف إلى الردع، "إذا أعلننا وسوفنا هذه الرسالة بصراحة كافية الآن، لربما نتمكّن من منع الحرب المقبلة. إذ لا توجد أيّة نيّة لدينا لمهاجمة لبنان". واستطرد أنه إذا نشبت حرب، فإنه يجب ضرب البنية التحتية اللبنانية،

وبعدها سيتدخل العالم من أجل وقف الحرب، وأن وقفها هو مصلحة إسرائيلية أيضا. وأردف أنه "حتى الآن لم أقل هذه الأمور علنا، لكن ثمة أهمية لأن نبدأ بتمرير الرسالة ونستعد منذ الآن للإعتناء بالجوانب القانونية والدبلوماسية. وهذه أفضل طريقة لمنع الحرب".

من ناحية أخرى وللمرة الأولى أكد وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بشكل مباشر وصريح أن "الجيش اللبناني هو وحدة إضافية في منظومة حزب الله، وأن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون هو أيضاً ناشط تابع للأمين العام لحزب الله (السيد) حسن نصرالله. لذلك، ما يجب أن يكون واضحا للجميع، أنه من ناحيتنا فإن بنية الجيش اللبناني ودولة لبنان، وكذلك بنية حزب الله، هي أمر واحد".

وفي كلمة له أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، قال: "لقد رأينا وسمعنا في الأيام الأخيرة سلسلة من التصريحات العدائية لكبار المسؤولين اللبنانيين، وكذلك محاولة استفزاز على حدودنا الشمالية. وقبل أسبوعين سمعنا الرئيس اللبناني ميشال عون يعلن أن دولة لبنان والجيش اللبناني وحزب الله، جميعهم منظومة واحدة موجهة ضد إسرائيل. وسمعنا (سماحة السيد) نصرالله يوجه تهديدات الى إسرائيل، ورأينا التظاهرة التي نظمت من قبل حزب الله تصل إلى حدود إسرائيل من دون أن تمنعها القوات الأمنية اللبنانية". وشدد على أن "المسألة الأكثر إثارة للقلق، في لبنان وقطاع غزة، هي تهريب الأسلحة الكاسرة للتوازن من سوريا الى لبنان، وكذلك إنتاج الأسلحة الكاسرة للتوازن، وخصوصاً الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة ووسائل (قتالية) أخرى، سواء في لبنان أو غزة. وكل شيء يجري بتكنولوجيا وتدريب وتمويل إيراني". ونوه ليبرمان بالموقف السعودي في مؤتمر ميونيخ الأخير، وتحديداً موقف السعودية تجاه إيران وتخفيف القضية الفلسطينية عن جدول اهتمامها.

وإذا نحن عدنا إلى مشروع فخامة الرئيس عون الدفاعي في العام ٢٠٠٨ ومبرراته، لتأكد لنا أنه لا يعارض المنطق، بل يتفق مع الحق والواجب في الدفاع عن النفس والوطن، ومع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومع واقع منظمات المقاومة والمنظمات الثورية في العالم. وقد ورد في المشروع: "لا شك بأن أي قوة عسكرية في العالم لها نقاط ضعفها ونقاط قوتها أيضا، وإسرائيل بنوعيتها أسلحتها وقوة نازها تتمتع بطاقة هائلة على التدمير (...). وضعفها يكمن في عديد قوى البر المحدود وإعداد هذه القوى، وبالتالي هي تعجز عن القتال في مجتمع مقاوم (...). ونقطة الضعف الأخرى هي التداعيات الكبرى في المجتمع الإسرائيلي أمام الخسائر البشرية في الحرب. وبناءً عليه، يقوم الردع على تكوين قوتين، الأولى من الجيش

النظامي، والثانية من المقاومة، وتكونان قادرتين على تكبيد العدو خسائر تفوق طاقته على تحملها، وذلك باعتماد أسلوب قتال بوحدات صغيرة تستطيع التخفي والاحتماء، ولا تشكل أهدافاً مهمّة للطيران (...). وتتشكل قوى المقاومة من السكان، لذا يجب أن تغطّي هذه القوى الأراضي اللبنانية كافة (...). ومن الطبيعي أن تحدد شروط الأهلية والقدرة على الإنخراط في هاتين القوتين من لجان مختصة، لأنها يجب أن تتحلّى بمواصفات جسدية ومعنوية وانضباطية وتقنية (...).

في المحصلة صحيح أن إسرائيل لا زالت تحتفظ بأفضلية معيّنة في ساحة المواجهة، وذلك بسبب امتلاكها قوة تسليحية أفضل، وقوة جوية متميزة، إلا أن كل ذلك لم يسهم ولن يسهم في إقناع خصومها برفع الراية البيضاء والاستسلام. بالتالي فهي، برغم التفوق الكبير، تبقى عاجزة عن تحقيق ردع فعال، بل تعدى الأمر ذلك لتصبح وفق الكاتب "شاؤول شاي"، "رادعة ومردوعة" وهي "تدرك الآن أن حروبها لم تعد نزهة، وأن جيشها يلاقي مقاومة صلبة قادرة على إفشاله، وتدرك أيضاً أن نظريتها الأمنية التقليدية لم تعد قائمة، وأن بعض أركانها الرئيسية لم تعد صالحة".

٨- دور ترامب في الحرب

لا شك أن مشاكل الرئيس الأميركي الجديد كبيرة وتتزايد مع الوقت، وهي قد تمثّل عائقاً له ولإدارته لتنفيذ ما يرغب من مشاريع وأهداف. ففي تطوّر غير مسبوق، تراجعت شعبيته بشكل كبير بعد مرور شهر واحد فقط على تسلّمه مهامته رسمياً، حيث رأى ٣٨% من الناخبين الأميركيين أن ترامب يقوم بعمل جيد، في مقابل ٥٥% غير موافقين على أدائه. وسُجّل خروج مظاهرات شعبية عدّة ضده، وهي تطوّرت مع الوقت إلى مواجهات في الشوارع في بعض الأحيان، بين بعض المؤيدين له، والكثير من معارضيّه. وقام القضاء الأميركي بوقف العديد من قرارات الرئيس ترامب، وبعرقلة قرارات أخرى، في الوقت الذي تُحاربه مجموعة من الوسائل الإعلامية الأميركية المشهورة. ووسط هذه الأجواء الضاغطة داخلياً، وضع الرئيس الأميركي خطوطاً عريضة لسياسته الخارجية، سيكون لها تأثير كبير على العالم، في حال نجاحه في تطبيقها، وسنتوقّف عند أربعة مهمّة هي:

أولاً: إعادة الاعتبار إلى الدور الأميركي القيادي، وهذا الهدف يعني عملياً وضع حدّ لسياسة الإنكفاء التي إعتدها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في أكثر من ملفّ دولي، والعودة إلى التدخل السياسي

والدبلوماسية المباشر في أكثر من ساحة دولية، وعدم ترك حلفاء واشنطن من دون مُساندة في صراعات المصالح الدوليّة، إن في آسيا أو في أوروبا أو في الشرق الأوسط أو غيرها.

ثانياً: العمل على إلحاق الهزيمة بتنظيم "داعش" الإرهابي، وهذا الهدف يعني عملياً التراجع أكثر فأكثر عن سياسة الإنكفاء العسكري والأمني الأميركي، وإعادة رفع مستوى التدخّل المباشر في المنطقة، خاصة وأنّ "نقل" مسلّحي "داعش" يتركز في سوريا والعراق.

ثالثاً: إعادة التحالف القوي مع إسرائيل، وهذا الهدف يعني عملياً تأمين التغطية السياسيّة والمعنويّة لقرارات إسرائيل كافة على حساب المصالح الفلسطينيّة والعربية، وتنشيط وتسريع عقود التسليح الثنائيّة بين واشنطن و"تل أبيب"، والتلويح بورقة نقل السفارة الأميركيّة إلى القدس، وتأمين الغطاء لسياسة إسرائيل الإستيطانية التوسّعية.

رابعاً: ردع سياسة إيران الإقليميّة، وهذا الهدف يعني عملياً التهرّب التدريجي والتصاعدي من التزامات الإدارة الأميركيّة السابقة إزاء طهران، وتوتير الأجواء عمداً بين كل من أميركا وإيران، وإعادة رفع مستوى الدعم للدول المناهضة لإيران، ومُحاولة تشكيل تحالف واسع في وجه طهران وحلفائها. وهذا الهدف يعني أيضاً، التضييق على مُختلف القوى والجهات والأحزاب المدعومة والمسلّحة والمُموّلة من الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة بشكل خاص في لبنان وفلسطين وسوريا والعراق واليمن.

ولا شكّ أنّ الهدفين الخطيرين للإدارة الأميركيّة والمُتمثّلين بتقديم المصالح الإسرائيليّة على سواها، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء مع إيران، يعني أنّ "حزب الله" سيكون من القوى "المُغضوب عليها"، إذا جاز التعبير، على مستوى الإدارة الأميركيّة الجديدة، ومن الجهات التي سيتمّ العمل على مُواجهتها بإجراءات وتدابير سياسيّة وإعلاميّة وإقتصاديّة وماليّة وحتى عسكريّة. وفي الوقت الذي يُتوقّع أن تدخل ملفّات "الوضع النهائي" لكل من سوريا والعراق واليمن مرحلة الحسم والمساومات الدوليّة خلال الأشهر والسنوات القليلة المُقبلة، وفي الوقت الذي يُتوقّع أن تتصاعد الضُغوط الأميركيّة على إيران مُجدداً، وفي الوقت الذي يُتوقّع أن يعود التوتر بين الفلسطينيّين والإسرائيليين إلى الإرتفاع بسبب إستفادة إسرائيل من "ضوء أخضر" لمُواجهة الأخطار المُتنامية المُحدقة بها، أكان داخلياً أم من خارج الحدود التي تُسيطر عليها، فإنّ "حزب الله" لن يكون بمنأى عن عمليات "شد الحبال" في المنطقة، وعن عمليّات تبادل الرسائل الميدانية وطرح الأوراق والملفّات على طاولات التفاوض، وحتى عن أيّ مُواجهات مُباشرة مُحتملة.

ولكل هذه الأسباب كان من الطبيعي أن يحمل الخطاب الأوّل لأمين عام حزب الله سماحة السيّد حسن نصر الله بعد تسلّم ترامب مهمّاته الرسميّة، تهجّماً عنيفاً ومباشراً على واشنطن وعلى الإدارة الأميركيّة وعلى ترامب شخصياً، لأنّ الحزب يعرف أكثر من سواه، أنّ المرحلة المُقبلة ستحمل ضغوطاً كبيرة وكثيرة عليه، ومُحاولات جديّة لتحجيم دوره الآخذ بالتوسّع إقليمياً، ولقطع إمداداته اللوجستيّة والعسكريّة والماليّة بغية إضعافه. وبالتالي، ففي حال نجاح الرئيس ترامب في تجاوز المطبّات والعراقيل التي تستهدفه داخل الولايات المتحدة الأميركيّة، فإنّ تنفيذه لأهدافه الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط، وتحديداً تلك الخاصة بالمقاومة وإيران وإسرائيل، سيضع الإدارة الأميركيّة في مُواجهة مباشرة مع حزب الله والجيش والشعب والدولة في لبنان.

٩ - الخلاصة

من المسلّم به أن إسرائيل لم تعد قادرة على خوض الحروب في أراضي العدو لوحدها، وإنّما ستمتدّ الحروب ونيرانها إلى الأراضي التي اغتصبتها، وهي تدرك أيضاً أن الحرب الوقائيّة كما حصل في عام ٢٠٠٦ لم تعد فعّالة، لأنّ تشكيلات المقاومة المتوّفرة حالياً باتت على جهوزيّة عالية معنويّاً ومادياً ومستعدّة دائماً وأصابعها على الزناد.

والعدو يدرك أيضاً أن الأسرار العسكريّة لهذه التشكيلات باتت محصّنة إلى حدّ كبير وأنّه لا يستطيع الوصول إليها، وهو يعي جيّداً أنّ قوة الردع لديه قد انخفضت كثيراً وأنّ أعداءه طوّروا قدرات عسكريّة يمكن أن تكون رادعة في المقابل، وهذا ما يدفع العدو إلى الانشغال باستمرار بهومومه العسكريّة وتطوير تكتيكات وتقنيات جديدة لعل وعسى أن تعيد لجيشه وقوّاته الأمنيّة هيبتها القديمة ولسلاحه الجويّ فعاليّته. وبالتالي يمكن القول أنّ استبعاد الحرب مرتبط بـ"التعادل الاستراتيجي" بين الجانبين وذلك نتيجة أثمانها ومحدوديّة جدواها. ولذلك نرى إسرائيل اليوم تكثّر من تهديداتها للبنان بشكل خاص، لكنّها لا تفعل شيئاً، وهذا لم نعهده عنها سابقاً لأنّها دائماً كانت تضرب قبل أن تهدد. أما الآن فهي تهدّد كثيراً، والجميع يدرك أنّ تهديداتها أشبه ما تكون بتهديدات العرب لها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فهي تواجه حالياً قوة ردع حقيقيّة ومجربة، وقد لا تكون هذه القوة قادرة على دحر الجيش الإسرائيليّ وتحرير الأراضي العربيّة، لكنّها قادرة على الأقل على إفشال هذا الجيش وإذلاله وإحباط أهدافه وخطته إذا قرّر خوض مغامرة عسكريّة جديدة، وذلك بسبب الثمن الباهظ الذي لا يُطاق الذي سيتكبّده وتتكبّده معه جبهته الداخليّة

الرخوة، علماً بأنّ هذا الكيان خاض على مدى الأحد عشر عاماً الماضية أربع حروب متباعدة الوتيرة في كل من لبنان وغزة، وهو لم يخرج منتصراً في أي منها، سواء بالمعنى السياسي أو بالمعنى العسكري. وقد أثبتت التجارب التي خاضتها إسرائيل في لبنان وفلسطين أنّها دولة قابلة للعطب على الرغم من قوتها العسكرية وذلك بسبب الفساد المستشري في داخلها وبفعل فقدانها المبررات السياسيّة والأخلاقيّة لأعمالها الإجراميّة المتكرّرة. والحقيقة التي لا تقلّ أهميّة في هذا السياق هي أنّ حروب إسرائيل الفاشلة الأربع منذ عام ٢٠٠٦ أعقت، زمنياً، انسحابين أحاديّ الجانب غير مشروطين من كل من لبنان وغزة بعد أن فشل الإحتلال، تحت ضغط المقاومة، في تكريس أمنه أو احتلاله الذي تحوّل من مكسب مؤقت إلى نزفٍ عبثيّ ودائم. وعلى ضوء ذلك يمكن القول بشأن إمكانية المواجهة المقبلة، مع استبعاد نشوبها، كما قال رئيس أركان العدو، إن "تهديد الحرب في الشمال ليس مؤكداً وليس فورياً، برغم أن الجيش الإسرائيلي يستثمر الكثير في تحسين أوضاعه واستعداداته على الحدود مع لبنان وسوريا". وفي هذا السياق يرجع الباحث الإسرائيلي، ميرون بنفستي، الإخفاقات الإسرائيليّة في كل من لبنان وفلسطين بنوع خاص إلى "الاستراتيجية الخاطئة، وقلة الاحتراف السياسي، والتلقائيّة المنفلتة والسذاجة المندفعة، والضعف الذي يتقنّع بالعزم والشجاعة، والأوهام والعجرفة والغطرسة والإدمان على تلبية متطلّبات غريزة الإنتقام والقسوة، وغياب الكوابح الأخلاقيّة".

إنّ العدو يراهن حالياً على استنزاف حزب المقاومة الأساس، حزب الله، معنوياً ومادياً في الميدان الإقليمي بانتظار تطوّرات ليست في الحسبان حالياً قد يُقدّم عليها الغبي ترامب تحت ضغط الصهيونيّة العالميّة والمحافظين الجدد الذين يطوّقونه ويوسوسون إليه لجعله يستجيب تلقائياً لإراداتهم المجنونة ومخطّطاتهم وأطماعهم المتوحّشة في المال والسلطة والهيمنة على العالم. لكن نحن نلوذ دائماً بقول المولى عز وجل: "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".